المقدمة

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

أولاً: الإطار العام للدراسة:

(1) تمهيد:

شرع الإسلام المضاربة وأباحها تيسيراً على الناس، حتى يستفيد صاحب المال الذي لا يملك القدرة على استثماره من كفاءة العامل الذي يمتلك تلك القدرة، حيث يحقق ذلك التعاون منافع كثيرة للأفراد والمجتمع معاً، نتيجة لتوظيف هذا المال وذلك العمل.

وقد أدت المضاربة دورها بنجاح، فساهمت في تقديم قناة رئيسية لتوظيف واستثمار الأموال بصورة بسيطة ومباشرة، كما ساهمت في حل مشاكل البطالة.

وقد أدى تطور وتقدم الحياة الاقتصادية وبروز العديد من المتغيرات الجديدة من ناحية، واتجاه الدول الإسلامية للاعتماد على المناهج والنظم الغربية من ناحية أخرى، أدى إلى غياب دور المضاربة في التطبيقات الاقتصادية المعاصرة، لذلك اتجهت جهود المفكرين الإسلاميين إلى محاولة إيجاد أسلوب وتنظيم جديد للنشاط المصرفي، حتى يتجنب النظام الربوي ومضاره الشرعية.

وقد أثمرت هذه الجهود عن التوصل إلى أن عقد المضاربة الإسلامي هو السبيل الملائم لأسلمه النظام المصرفي كما تم صياغة العلاقة بين المصرف والمودعين على أنها عقد مضاربة مطلقة، المصرف فيها مضارب والمودعين في مجموعهم يمثلون رأس المال، أما العلاقة بين المصرف وطالبي التمويل من المستثمرين فقد صيغت على أنها عقد مضاربة مقيدة. وانطلقت

تجربة المصارف الإسلامية في منتصف السبعينات من هذا القرن معتمدة بصورة أساسية على أسلوب المضاربة في توظيف مواردها، وتجميع المدخرات أيضا، كبديل شرعي لنظام الإقراض بالفائدة.

(2) مشكلة البحث:

واجه تطبيق أسلوب المضاربة في المصارف الإسلامية مجموعة من العقبات بعضها يرجع إلى طبيعة البيئة التي تعمل فيها هذه المصارف والبعض الآخر يرجع إلى حداثة نشأة تجربة المصارف الإسلامية ذاتها كما أن بعضها يعود إلى طبيعة عملية المضاربة ذاتها وما تتميز به من أحكام ومبادئ خاصة ومميزة.

وبدراسة التجربة خلال العامين 2006م و 2007م نجد أن أسلوب المضاربة لم يحتل المركز الأول، حيث بلغ التمويل بصيغة المضاربة في العام 2006م نسبة 5% ، والمشاركة 20%، والمرابحة 53% وأخرى 33%.

وفي العام 2007م بلغ التمويل بصيغة المضاربة 4%، والمشاركة 13% ، والمرابحة 58%، وأخرى 25%. كما بلغت نسبة ودائع الاستثمار والادخار (بصيغة المضاربة من العملاء للبنك) في العام 2006م نسبة 50,50 % وأيضاً في العام 2007م 50,50% .

ومما سبق ذكره يمكن تلخيص المشكلة البحث في الآتي:

1. ما هي الأسباب التي جعلت من صيغة المضاربة ذات أهمية ثانوية لتوظيف موارد بعض المصارف الإسلامية وابتعد البعض عنها.

2. ما هي الأسباب التي أدت إلى عدم قدرة المصارف الإسلامية على تطبيق الصيغة بالطريقة الصحيحة مما أدى إلى عدم قدرة هذه المصارف للوفاء بمسئولياتها وتجاهلها لكثير من الأهداف.

3. ما هي الآثار المترتبة على إصدار بعض القوانين واللوائح التي من شأنها تعمل على تنظيم العمل، وذلك حفاظاً على أموال المودعين والمصلحة العامة.

4. ما هي المشاكل والسلبيات التي تعوق التمويل بصيغة المضاربة.

5. ما هي المشاكل والمعوقات التي تحول دون جذب عدد كبير من الموعدين عن طريق ودائع الاستثمار.

(3) فرضيات البحث:

1. التطور والزيادة في الودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية، يؤدي إلى التوسع في استخدام صيغة المضاربة.

2. التزام المصارف الإسلامية بالسياسات النقدية والتمويلية، الصادرة عن بنك السودان المركزي، فيما يتعلق بصيغة المضاربة، أدى إلى ضعف نسبة التمويل المصرفي الممنوح بصيغة المضاربة.

3. المخاطر الناشئة من عدم توافر الصفات الأخلاقية، المتمثلة في الصدق والأمانة، والثقة، من الأسباب التي تحول دون استخدام صيغة المضاربة في المصارف الإسلامية.

4. ضعف نسبة الأرباح الموزعة، وعدم توفر عامل الضمان والأمان للودائع، حالت دون جذب عدد كبير من المودعين، عن طريق ودائع الاستثمار.

(4) أهداف البحث:

استهدف هذا البحث المتواضع الآتي:

1. التطبيق العملي لصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية والمعوقات التي واجهت تطبيق هذه الصيغة.
2. إمكانية تطوير العمل بصيغة المضاربة، وذلك في إطار الضوابط والأسس الشرعية التي تحكم عقد المضاربة في الفقه الإسلامي.
3. دراسة عقد المضاربة في الفقه الإسلامي ودراسة سبب عجزها عن تلبية حاجة المصارف الإسلامية في الاعتماد على هذه الصيغة.
4. وضع آلية لاختيار المتعاملين مع المصارف بصيغة المضاربة، وتوعية المتعاملين بكيفية تنفيذ صيغة المضاربة.

(5) أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية التمويل بصيغة المضاربة وآثارها اقتصادياً.

(6) منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث يتم جمع المعلومات من مصادر الفقه الإسلامي والدراسات المعاصرة بغرض تصنيفها وتحليلها، وفي الجانب التطبيقي يعتمد على جمع

المعلومات من ميزانيات المصارف الإسلامية والدوريات والتقارير السنوية لهذه البنوك بغرض تحليلها.

(7) مصادر جمع المعلومات:

يعتمد هذا البحث على المصادر الآتية:

1. الكتب والمراجع والمجلات ووقائع الندوات.
2. المعلومات من ميزانيات المصارف الإسلامية، وبنك السودان المركزي.

(8) حدود البحث:

1. حدود البحث المكانية وتشمل جمهورية السودان الديمقراطية.
2. حدود البحث الزمانية: في الفترة من 1999م – 2008م

(9) مجتمع البحث:

ويشمل الجهاز المصرفي السوداني.

(10) هيكل البحث:

تحقيقا للأهداف السابقة فقد احتوى هذا البحث على المقدمة وأربعة فصول ثم الخاتمة. وقد تم تقسيم الفصول على عدد من المباحث، واستهل البحث بالمقدمة متناولاً الإطار العام للدراسة، والدراسات السابقة. وتناول الفصل الأول المفهوم والنشأة والخصائص المميزة والموارد والاستخدام في المصارف الإسلامية، وذلك في ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول المفهوم والنشأة والخصائص المميزة للمصارف الإسلامية، وتناول المبحث الثاني الموارد المالية للمصارف الإسلامية، أما المبحث الثالث تناول استخدامات أموال المصارف الإسلامية. والفصل الثاني تناول المفهوم والأركان وأسباب الانتهاء في المضاربة وذلك في ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول مفهوم المضاربة ومشروعيتها، وتناول المبحث الثاني أركان المضاربة وشروطها، أما المبحث

الثالث تناول أسباب انتهاء المضاربة. وتناول الفصل الثالث أحكام المضاربة، وذلك في ثلاث مباحث، في المبحث الأول تناول تصرفات المضارب، وتناول المبحث الثاني تصرفات رب المال في المضاربة، وما يستحقه المضارب في المضاربة الصحيحة، وزكاة مال المضاربة، وتناول المبحث الثالث المضاربة الفاسدة وأحكامها. أما الفصل الرابع تناول تجربة المصارف الإسلامية لصيغة المضاربة، وذلك في ثلاث مباحث، المبحث الأول تناول التطبيقات المصرفية لصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية، وتناول المبحث الثاني المعوقات التي تواجه صيغة المضاربة في المصارف الإسلامية، وتناول المبحث الثالث اختبار الفرضيات ومناقشتها.

وكانت خاتمة البحث النتائج التي توصل إليها الباحث والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

ومن خلال البحث لعدد من المكتبات للجامعات السودانية والدراسات العليا، اتضح بأنه لم يتم تناول أسلوب صيغة المضاربة حتى الآن وهذا ما يزيد البحث أهمية.

وقد تم تقديم بحوث عديدة وبصورة مكثفة في صيغ التمويل الإسلامي الآتية (المرابحة – المشاركة – السلم) وكأمثلة لتلك الدراسات السابقة:

(1) المرابحة:

الدارس: محمد سالم محمد خير[1]، تمثلت مشكلة البحث في أن معظم التمويل يذهب إلى التمويل بصيغة المرابحة، لما تدره من عائد أكبر، ولما تكفله من ضمانات كافية تقلل من مخاطر الاستثمار. وهدفت الدراسة إلى إبراز دور صيغة المرابحة، كأهم صيغ التمويل في النظام المصرفي الإسلامي من خلال إثبات ربحيتها العالية، ومخاطرها المحدودة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت في أن مخاطر بيع المرابحة تتمثل في (المرابحة الصورية) أي التي لم تطبق وفق الخطوات الأساسية، ولم تُراعي فيه الضوابط الشرعية والمحاسبية المعروفة، بالإضافة إلى أن صيغة المرابحة هي الصيغة الوحيدة التي كانت نسب ربحيتها أعلى من نسب مخاطرها، عبر جميع فترات البحث.

والتوصيات الرئيسية تمثلت في ضرورة أن يكون بكل قسم استثمار بأي مصرف موظف أو أكثر، من ذوي الدراية والمعرفة لما يوكل إليهم من مهام، وعلى درجة عالية من التأهيل العلمي والعملي.

(2) المشاركة:

أ. الدارس: عبد القيوم عمر حامد [2]، وناقش البحث مشكلة التمويل بالمصارف الإسلامية، وركزت الدراسة على استخدام التمويل بصيغة المشاركة، وهل تساعد هذه الصيغة في التقليل والقضاء على آثار الربا،

---

(1) محمد سالم محمد خير، الموضوع: كفاءة التمويل بالمرابحة في المصارف السودانية، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، العام 2001م.

(2)عبد القيوم عمر حامد، الموضوع: تقويم استخدام صيغة المشاركة في التمويل المصرفي، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، العام 2007م

والكيفية العملية والآلية التي تتم تنفيذ عملية التمويل باستخدام صيغة المشاركة، والتعرف على الإجراءات. وهدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية التمويل بالمشاركة في البنوك السودانية، تجربة بنك أم درمان الوطني، واتبع الباحث المنهج الوصفي التاريخي، وكانت أهم النتائج تمثلت في تميز صيغ التمويل الإسلامية بالعديد من المزايا والمرونة لتمويل مختلف القطاعات. كما أن صيغة المشاركة تتيح الفرصة لتمويل الشريك الذي يملك جزء من رأس المال، ولا يتطلب من الشريك ضمان لسداد أصل المبلغ وضمان الأرباح، بل تقيد على سبيل المشاركة في الربح والخسارة. وقد خلصت أهم التوصيات إلى ضرورة التركيز على صيغ التمويل بالمشاركة، لما تتمتع به من مرونة، وواقعية، دون بقية الصيغ وأهمية توسيع تجربة صغار المنتجين.

ب.الدارس: نادية زكي عثمان[1]، وتتمثل مشكلة البحث في تركيز المصارف السودانية على التمويل بصيغة المرابحة، اعتقاداً منها بقلة العائد في التمويل بالمشاركة وارتفاع نسبة المخاطرة فيها، وهدف البحث إلى إبراز دور المصارف التجارية السودانية في إنعاش عملية التجارة الداخلية والخارجية، بالتركيز على التمويل

---

(1) نادية زكي عثمان ، الموضوع: قياس صيغتي المشاركة والمرابحة في التمويل المصرفي في الفترة من 2000– 2005م ، بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العام 2007م.

المصـــرفي بصـــيغتي المشـــاركة والمرابحـــة مـــن 2000 . 2005م . واعتمـــــدت منهجيـــــة البحـــــث علـــــى المـــــنهج الوصـــفي التـــاريخي والميـــداني التطبيقـــي علـــى عينـــة مـــن المصارف السودانية.

ومـــن أهـــم النتـــائج التـــي توصـــل إليهـــا الباحـــث، أن حجـــم التمويـــــل المصـــــرفي فـــــي ازديـــــاد، وإن أكثـــــر الصـــــيغ المســـتخدمة فـــي التمويـــل المصـــرفي فـــي صـــيغة المرابحـــة، وتفضـــــله المصـــــارف لســـــهولة التطبيـــــق والمتابعـــــة، وقلـــــة المخـــــاطر. وخلصـــــت الدراســـــة لأهـــــم التوصـــــيلات التـــــي تمثلـــــت فـــــي تأهيـــــل إدارات الاســـــتثمار بالمصـــــارف حتـــــى تكـــــون قـــــادرة علـــــى الدراســـــة الجيـــــدة للمشـــــاريع، وتلافـــــي المخاطر.

(3) السلم:

الـــــدارس: ســـــحر عبـــــد الحفـــــيظ [1]، تتمحـــــور مشـــــكلة البحـــــث فـــــي معرفـــــة لمـــــاذا تحجـــــم البنـــــوك التجاريـــــة الســـــودانية عـــــن التمويـــــل بالســـــلم؟ وهـــــدفت الدراســـــة لحـــــل المشـــــكلة التـــــي تتمثـــــل فـــــي قلـــــة التمويـــــل الزراعـــــي الموجهـــــة للســـــلم. واعتمـــــدت منهجيـــــة البحـــــث علـــــى المـــــنهج الإحصـــــائي الوصـــــفي التحليلـــــي. وأهـــــم النتـــــائج التـــــي توصـــــلت إليـــــه الدراســـــة، تمثلـــــت فـــــي أن صـــــيغة الســـــلم ليســـــت مـــــن الصـــــيغ المفضـــــلة للبنـــــوك، وذلـــــك

---

(1) ســـحر عبـــد الحفـــيظ، الموضـــوع: التمويـــل الزراعـــي بصـــيغة الســـلم، تجربـــة المصـــارف الســـودانية 1993– 1999م، بحـــث لنيـــل درجـــة الماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العام 2004م.

يعـــود إلـــى درجـــة خطورتهـــا العاليـــة، وانـــه عـــل الـــرغم مـــن ذلـــك، ورغـــم ضـــعف حجـــم التمويـــل بصـــيغة الســـلم، أســـهمت فـــي دفـــع عجلـــة النمـــو الاقتصـــادي مـــن خـــلال النمـــو فـــي القطـــاع الزراعـــي. وخلصـــت الدراســـة لأهـــم التوصـــيات، تمثلـــت فـــي تحديـــد ســـعر عـــادل للطـــرفين وتفعيـــل قنـــوات متخصصـــة لبيـــع الســـلم، وزيـــادة الـــوعي والتـــــدريب لمـــــوظفي البنـــــوك خاصـــــة المعنيـــــين بالاستثمار.

الدراســـات الســـابقة تناولـــت صـــيغ المرابحـــة، والمشـــاركة، والسلم، بينما تناولت هذه الدراسة صيغة المضاربة.